العودة إلى نظرية المؤامرة

البدءُ بمحاسبة رفيق الحريري

. أسعد أبو خليل * .

وسائلة: أين الرحيلُ؟ وسائلٍ:/ وهل يُسأل الصُّعلوكُ أين مذهبُه؟

(عُرْوة بن الوَرْد)

مقدمة

سادت في العالم العربي عبر العقود الماضية، ولاسيّما في فترة صعود الحقبة السعودية (أو الحقبة الشخبوطية كما كان يسمّيها ياسين الحافظ تدليلاً على رجعيَّتها وتخلُّفها) التي تَلَتْ حربَ الخليج الثانية، نظريةٌ تَرْفض بصورةٍ مُطْلقةٍ أيَّ نزوعٍ إلى نظرية المؤامرة. وساهَمَ خبراءُ الصهيونية في الغرب، مثل دانييل پايپس وباري روبن وغيرهما، في السخرية من ذلك النزوع في الثقافة السياسية والشعبية العربية ـ علمًا أنّ هذه النظرية ليست حَكَرًا على العالم العربي، بل تحظى بمريدين في الولايات المتحدة، وبخاصةٍ في حالةِ اغتيالِ جون كنيدي أو تفجيراتِ ١١ أيلول (سبتمبر). وأما في العالم العربي فقد ابتُذِلَتْ هذه النظريةُ على يدِ أنظمةِ البعث والحقباتِ المتعاقبة في مصر بعد ثورة يوليو، وذلك من أجل رمي المسؤولية عن كاهلِ تلك الأنظمةِ المسؤولةِ فعليّاً عن حال التردّي وعن الهزائم المتكرِّرة.

وأما في لبنان تحديدًا فقد دَرَجَتْ نظريةُ المؤامرة وتوسَّعتْ أثناء الحرب اللبنانية لدى كلّ الفرقاء فسليمان فرنجية (الجدّ) كان يُصرّ على أنّ الحربَ اللبنانية بكلّ تفصيلاتها هي من صنع مخيّلة هنري كيسنجر وخططِه كما «أنّ القواتِ اللبنانيةَ» كانت تعزو جميعَ قرارات الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية إلى «مؤامرة سوڤياتية» تُحْبَكُ في لبنان (وتضمّنتْ فصولاً إيرانيةً بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران)، وتعاطفت الدعايةُ الإسرائيليةُ طبعًا مع هذا التوجُّه. أما في أطرافِ قيادةِ ياسر عرفات فكانت هناك مبالغةٌ ـ والمبالغةُ في كلّ شيء هي صنوُ قيادةِ عرفات ـ في سيطرةِ الإمبريالية الأميركية والصهيونية على ما يجري في لبنان أثناء الحرب الضَّروس؛ حتى إنّ الاشتباكات بين بعض العصابات كانت تُعْزى أحيانًا إلى مخطَّطٍ أميركي

غير أنّ السخريةَ من المؤامرة تفيد من يَحُوك المؤامرات، وهي أصبحتْ أمرًا منهجيّاً ومتكرِّرًا في وسائل الإعلام العربي الذي غدا مواليًا ـ وبصورة شبهِ مُطْلقةٍ ـ لمشيخةِ آل سعود؛ وكُلُّ مَنْ أراد أن يبدو نبيهًا أو فطِنًا يَسْخر من نظرية المؤامرة في تلك الوسائل. وقد استفاد أعداءُ العرب، من الصهاينة وأتباعِ الحكومةِ الأميركية والأنظمةِ العربية، من السخرية من تلك النظرية لأنّ ذلك يسهِّل تمريرَ المؤامرات في العالم العربي؛ فالمبالغةُ في الإيمان بنظرية المؤامرة هي مثلُ الرفض المطلق لوجود المؤامرات، لأنّ الأمريْن معًا يصعِّبان الفهمَ العربيَّ لطبيعةِ ما يجري في النظام العالمي وفي تأثيره على العالم العربي.

تؤْمن نظريةُ المؤامرة بوجودِ مخطَّطٍ ما في هذه العاصمة أو تلك، وبأنّ هذا المخطَّط هو المسؤولُ عمّا يحدث في هذه البقعة من العالم، مهما صَغُرتْ. ولكنّ الدارسَ أو الدارسةَ يستطيعان أن يتبيّنا وجودًا **فعليّاً** للمؤامرات في التاريخ غيرِ السحيق للعالم العربي: فالتاريخ المعاصر للمنطقة سلسلةٌ من التدخُّلات والمؤامرات الخارجية في شؤوننا الداخلية. ومع ذلك فإنّه ينبغي ألاّ نذهبَ بعيدًا في الاعتماد المنهجي على نظرية المؤامرة لتفسيرِ تاريخنا ولتأريخ المنطقة، لأنّ في ذلك انتقاصًا من قدرة الشعب العربي على الفعل فالمؤامرات الخارجية ضدّ المنطقة العربية لم تنجحْ بالكامل؛ وهناك أنظمةٌ أو شخصياتٌ لم تستطع الولاياتُ المتحدة أو إسرائيلُ التخلُّصَ منها (مثل جمال عبد الناصر ـ وإنْ كانت هناك أكثرُ من نظريةِ

---

* ـ أستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا ـ ستانسلاس، وأستاذ زائر في جامعة كاليفورنيا ـ بيركلي يُنهي قريبًا كتابًا بعنوان **أساطير «الثورة» اللبنانية** موقعه الإلكتروني. angryarab.blogspot.com

. أســـعـــد أبو خـلـيـل .

السخرية من نظرية المؤامرة يسهّل تمرير المؤامرات في العالم العربي.

مـؤامـرة تَرْفض تصـديقَ روايةِ الوفـاةِ الطبيـعيـة للرئيس الراحل، وهناك نظريةُ مؤامرة تُحمّل مُدَلِّكَ عبد الناصر الخاصَّ مسؤوليةَ وفاته). ومهما كَبُرت المؤامراتُ أو صَغُرتْ، فـإنّ كلَّ الوسـائل المتـوفّـرة لقـوى الاسـتـعـمـار لا تسـتطيع أنْ تَكْسـرَ إرادةَ الشـعـــوب ـ وهذا الكلامُ ليس «شِعرًا» ـ كما جرى في غيرِ منطقةٍ من العالم

وبكلامٍ آخر، فإنّ الرفضَ المُطْلقَ لنظرية المؤامـرة في الصـحـافـة العـربيـة (السـعـوديةِ التمـويل) إنّمـا يعبِّـر هو نفسُه، بصورةٍ من الصور، عن مؤامرةٍ تَهْدف إلى تمريرِ المؤامرات بالسرّ ومن دون ضـجـيـج، حـتـى لا يكونَ هناك اعتراضٌ على المؤامرات الجارية فـعلاً في طول العـالم العـربي وعـرضـه لكنّ الدعـوةَ إلى قـبـولِ نظرية المؤامـرة أو العـودةِ إليـهـا لا تعني الرجـوعَ إلى الخطاب الناصـري الهيْكلي [نسبةً إلى محـمد حسنين هيكل] أو البعـثي الذي أَتْقن فنَّ دفعِ المسـؤوليـة عن الذات ورَمْيِـهـا إلى الآخرين. فـتـقـبُّلُ الأخـذ بنظرية المؤامـرة يتطلّب درايةً بحـقـائق المؤامرات ودراسـةً معمّقةً لها، وذلك من أجل التيـقُّن ممّا يجري حولنا وضدّنا؛ وإلاّ وَقَعْنا في الإفراط التحليلي الذي لا يُفيدنا، بل هو يصيب الثقافةَ السياسيةَ والشعبيةَ بالتشويش، كما حَدَثَ أيامَ إذاعة «صوت العرب »

المؤامـــرة في تحـلـيـل العـــدوان الإسرائيلي

كـانت التـغـطيـة على نظرية المؤامـرة واضـحـةً في الإعـلام السـعـودي، وفي حليـفِـه الإعـلام الحـريري في لبنان. فالخطة كانت تقتضي أن يتمّ التركيزُ في وسـائل الإعـلام تلك على عـمليـةِ خطفِ الجنديْن الإسرائيليـيْن في تموز (يوليو) والأخذِ بنظرية «الذريعة المعطاة» للعدوّ.

ونظريةُ «عـدم إعطاءِ الذريعـةِ للعـدوّ،» وهي التي رَوَّجَ لها في لبنان أقطابُ ١٤ آذار (أو ١٧ أيار لا فـرق)، كـانت تَطْلب من حزبِ اللّه تحديدًا عدمَ تقديم الذريعة إلى العـدوّ ـ هذا إذا اتّفـقنا أنّه عـدوٌّ، وهو أمرٌ غيرُ محسوم عند سمير جعجع والآخـرين الذين (واللواتي ـ حـتـى لا ننسى نائلة معـوّض وسولانج الجميّل) انزعـجـوا ـ بسبب فرطِ حرصِـهم على السـيـادة ـ من زيارة الوزير السـوري وليـد المعلّم إلى لبنان أكـثـرَ بكثـيـر من انزعاجهم من العدوان الإسرائيلي على لبنان وفي أوائل الثمانينيات، ضَغطت الحكوماتُ العـربيةُ ـ واللبنانيةُ بصورة خاصة ـ على قيادة المقاومة الفلسطينية والحـركة الوطنيـة من أجل «عـدم إعطاء الذريعة.» ومن ثم ضَـغَطَ ياسر عَرفات، الأمينُ على مصالح الأنظمة العربية التي أمـدّتْه بالمال لكي يسـاعـدَ في وأد الاتجـاهات الجـذرية داخل الثـورة الفلسطينية، على كلّ الفصائل اللبنانية والفلسطينية كي لا «تعتدي» على دولة الاحتلال غير أنّ عدمَ إعطاء الذريعة قد شكّلَ، في الحقيقة، موقعًا إستراتيجيّاً تفاضليّاً للعدوّ، إذ استطاع هذا الأخير أن يختارَ زمنَ المعركة وطريقتَها، ونَجَحَ في أن يأخـذَ على حين غـرّة مـقـاتلي القوات المشتركة الذين صَدّقوا تَطْمينات عرفات

وحَـدَثَ هذا أيضًـا في العـام ١٩٦٧، عندما ضغطت الحكومتان الأميركيةُ والسوفياتيةُ على جمال عبد الناصر وبلّغتْه رسـميّاً بأنّه سيُلام إنْ هو بَدأَ الحربَ؛ كما بلّغتْه أنّ المعتدي هو الذي سيتحمّل المسؤوليةَ عن إشعالِ الحرب هذا وقد كَذبت الحكومةُ الإسرائيليةُ في اليـوم الأول من تلك الحـرب عندمـا ادّعت، في لقـاءٍ في البـيت الأبيض، أنّ مـصـر هي الذي بدأت الحربَ وكانت القـيـادةُ المصـرية (بالحُكْم على نتـائج الحرب) شديدةَ الغباء في تصديقـها لمقولة «عدم إعطاء الذريعـة» لإسـرائيل؛ ذلك أنّ النتـائج لم تكن لتكون على تلك الدرجة من الانتصـار الساحق والماحق لإسـرائيل لو أنّ الحكومـات العـربيـة أَخَذتْ زمامَ المبادرة في البدء بالحرب

وبناءً على ذلك كلّه، فـإنّ حـزبَ اللّه في تموز (يوليـو) ٢٠٠٦ تصـرّفَ بحكمـة، سـيـاسـيّـاً وعسكريّاً، إذ إنّه اختـار ألاّ يتركَ زمامَ المبادرة في يد العدوّ. كما أنّه

قرّر أن يواجِهَ العدوَّ عندما يكون هو (أي الحزب) ـ لا العدوُّ ـ مستعدّاً. لكنّ الصائحين بشعار «عدم إعطاء الذريعة» هُمْ إمّا سُذَّجٌ يصدِّقون تطميناتِ ما يسمّى اعتباطًا بـ «المجتمع الدولي،» وإمّا متحدِّرون من منظّماتٍ ذاتِ باعٍ طويلٍ في تقديم الخدمات لإسرائيل. أَوَليس من العجبِ ـ لا بل من المُشينِ ـ مثلاً أن يكون سمير جعجع هو الخبيرَ «الاستراتيجيَّ» لفريق السلالة الحاكمة في لبنان، وكأنّ سنواتِ خدماته للجيش الإسرائيلي لا أثرَ لها في الحكم عليه اليوم؟ لا بل على المرءِ أن يتقبّلَ تنظيراتِ سمير جعجع عن الحرب وعن السِّلْم الأهلي. كما أنّ أمين الجميِّل يتحدّث بإسهاب عن القضية الفلسطينية. وأما وليد جنبلاط فيتحدّث من دون خجل عن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للبنان (تاريخيّاً) بصيغة الـ «نحن »

وواضح أنّ فريقَ السلالةِ الحاكمة، المتواطِئَ مع فريق التحالف المصري ـ الأردني ـ السعودي (والمتحالف بدوره مع الولايات المتحدة)، كان لا يريد لحزب اللّه أن يأخذَ زمامَ المبادرة لأنّ مرادَه كان أن ينهزمَ حزبُ اللّه في يومَيْن أو ثلاثة حتى تتكفَّلَ الحكومةُ اللبنانيةُ بإعادة «بناء الدولة» على طراز دولة أمين الجميّل ووفقًا لبنود اتفاقية ١٧ أيار (التي قَدَّمَ الجميّل دفاعًا شديدًا عنها بعد أسابيع فقط من اغتيال رفيق الحريري). وكان برنامجُ السلالة الحاكمة يعتمد على خطتيْن: واحدة سياسية، وأخرى عسكرية وقد عَبّر وليد جنبلاط (الذي لا خبرةَ عسكرية له إلاّ إذا اعتبرنا جرائمَ الحرب الطائفية جزءًا من الثقافة العسكرية) عن خطة فريق آل الحريري المعتمِدة على الجيش اللبناني والحال أنّ هذه الخطة، التي أَثْبتتْ بطلانَها في ثكنة مرجعيون وفي عدم تصدّي هذا الجيش ذي العقيدة الجديدة (كما يُقال لنا صبحًا ومساءً) للعدوّ، كانت ضروريةً لإسرائيل لأنّ مرادَها هو نزعُ سلاح حزب اللّه. ولقد أراد جنبلاط، ومن لَفَّ لَفَّهُ، أن يُقْنِع حزبَ اللّه بتسليم سلاحه وقدراته العسكرية الدفاعية إلى فريق السلالة الحاكمة المتشعِّب الصلات. غير أنّ حزبَ اللّه اختار ـ بحكمةٍ ـ ألاّ يأخذَ خططَ وليد جنبلاط وسمير جعجع على محملِ الجدّ.

أما الخطة السياسية الخارجية للفريق الحاكم فكانت شبيهةً جدّاً بخطة رئيس الجمهورية السابق شارل حلو التي تتلخّص بشعار: «قوة لبنان في ضعفه،» وأنّ لبنان يستطيع «بعلاقاته الدولية» ـ ولا ننسى هنا العلاقةَ الوثيقةَ بين آل الحريري وجاك شيراك ذي التاريخ المليءِ بالفساد والمال الوفير ـ أن يحقّق انتصاراتٍ لا قدرةَ له على تحقيقها في ميادين القتال. وهذه الخطة أَثبتتْ بطلانَها هي الأُخرى، إذ إنّ فريق السلالة الحاكمة وَقَفَ عاجزا عن تحقيقِ أيِّ تأثيرٍ دولي ـ اللهمّ باستثناء السماح لطائرات آل الحريري الخاصة وطائرةِ نجيب ميقاتي بالإقلاع من مطار بيروت في عزّ الحرب! ولم يكن الترويجُ لهذه الخطة بريئًا أيضًا؛ لا بل إنّ الهدف الأساسي منها كان التأثير في الرأي العامّ اللبناني من أجل حقن الشعب ضدّ سلاح المقاومة.

الخطة الأمّ

لا شكّ في أنّ لبنان رَزَحَ منذ اغتيال رفيق الحريري تحت حملاتٍ دعائيةٍ باهظةٍ هَدَفَتْ إلى تلميع صورة رجل أتى إلى لبنان بإرادة المخابرات السورية (وقد يكون قضى أيضًا بإرادة هذه المخابرات التي كانت قد فرضتْه من قبلُ على الشعب اللبناني).

كان الرئيس الحريري صريحًا أحيانًا في خططه في لبنان. وعبارة «انتظروا الربيعَ القادم» لم تكن بريئةً بل مبنيّةً على حسابات تتعلّق بأحلامه في السلام مع الدولة الصهيونية. وقد بَثَّ تلفزيونُ المستقبل (في الذكرى السنوية الأولى لاغتياله) أجزاءً من مقابلة مع المُخرج السوري عمر أميرلاي لم يُدْرِجْها أميرلاي في فيلمه التبخيري عن رفيق الحريري. وفي هذه المقابلة، كان الرئيسُ الراحل صريحًا في توقُّعه ودفاعِه عن علاقةِ صلحٍ وتطبيعٍ مع إسرائيل.

. أســـعـــد أبو خـلـيـل .

الحديث عن المؤامرة اليوم يجب أن يعود إلى فترة التحضير للقرار ١٥٥٩.

والحديث عن رفيق الحريري يتطرّق دائمًا إلى ماضيه قبل ٤٠ سنة، شأنَ الحديثِ عن فؤاد السنيورة ذلك أنّ أنصارَ المسؤولين كثيرًا ما يستعينون بماضيهم من أجل إسباغ شرعيةٍ وطنيةٍ عليهم بسبب غياب مصادر شرعية سياسية لهم في **حاضرهم**. لهذا، فإنّ المطلوبَ اليوم من الرأي العام اللبناني، وفقَ الدعاية السياسية العملاقة لآل الحريري وأدواته، هو أن يتقبّلَ تحالُفَ فؤاد السنيورة والحكومة اللبنانية حتى في خضمّ العدوان الأميركي ـ الإسرائيلي على لبنان، وذلك لمجرّدِ أنّ فؤاد السنيورة سَبَقَ أن مشى في مظاهرة من أجل فلسطين قبل ٤٠ سنة!

ولهذا أيضًا، فإنّ فريق ١٤ آذار أَصَرَّ على أن يقرأ إلياس عطا الله بياناتِه الخانعةَ الذليلةَ أثناء العدوان على لبنان، وذلك للاعتماد على ماضي ذلك النائب الحالي. وهذا أمرٌ نادرٌ وفريدٌ في السياسة: أن يُطْلَبَ من الرأي العامّ دعمُ سياسيٍّ معيَّن بناءً على ماضي شخصٍ لا على حاضره الجدير ذكرُه هنا أنّ رونالد ريغان كان ديموقراطيّاً لكنّه تحوّلَ إلى زعيم اليمين في أميركا؛ كما أنّ الكثير من قادة المحافظين الجدد ورموزهم هناك أتَوْا من خلفيّات شيوعية واشتراكية فهل علينا أن نتقبّل سياساتِ المحافظين الجدد وأفعالَهم لأنّه كانوا في يومٍ ما مؤيِّدين لحركات التحرُّر؟

أما في الحاضر، فإنّ الحديث عن المؤامرة يجب أن يعودَ إلى فترة التحضير للقرار ١٥٥٩ ـ ذلك القرار المشؤوم الذي هو نسخةٌ معدَّلةٌ عن اتفاق ١٧ أيار ـ لأنّه لا يحمي إسرائيلَ من حدود لبنان فحسب، بل يعيد أيضًا صياغةَ النظام اللبناني على أسسٍ جديدةٍ تعتمد على إضعافِ حزب اللّه وتهميشِه من أجل تنصيب ممثِّل السلالة الحاكمة زعيمًا أوحدَ للبنان. غير أنّ الصحافة اللبنانية لا تستطيع، بسبب التمويلِ الحريريِّ المنتشر، نَشْرَ الحقائق عن هذا القرار، وأهمُّها أنّ رفيق الحريري عَمِلَ بجهدٍ وثباتٍ على التحضير للقرار المذكور، بل إنّ جريدة **التايمز** البريطانية نقلتْ عن مسؤول في الأمم المتحدة قولَه إنّ الرئيس الراحل كان يعتبر القرار ١٥٥٩ «طِفْلَهُ» المدلَّل ولا يمكن هنا الجزمُ بأنّ الحريري كان يَسْعى وراء القرار من أجل تقديمِ خدمةٍ مجانيةٍ لإسرائيل، ذلك أنّه كانت له حساباتُه الخاصةُ به على الأرجح

وكما أسلفنا، فإنّ قرارَ تنصيب الحريري رئيسًا للحكومة في لبنان كان بناءً على رؤيةٍ سياسيةٍ تسوويّة معيّنة وافقتْ عليها سوريا والسعوديةُ وأميركا بعد حرب الخليج الثانية فالحريري كان يودّ إرسالَ الجيش إلى الجنوب من أجل تحجيم المقاومة عامَ ١٩٩٣؛ كما أنّه كان رئيسًا للحكومة عندما صَدَرَ أمرُ ضرب المتظاهرين الذين تجرّأوا على رفضِ اتفاقيةِ أوسلو. وفي هذا الصدد، يجب التشديدُ على مسؤولية الراعي السوري الذي كان مساندًا للحريري أثناء سنوات حكمه، وإنْ بَرَزَتْ بعضُ الخلافات بينهما، خصوصًا أنّ سوريا لا تَحْصر، أو لم تَحْصرْ، تسلُّطَها في لبنان في زعيمٍ واحدٍ أو حركةٍ سياسيةٍ واحدة

ولكنّ حسابات الرئيس الحريري تغيّرتْ بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد، إذ إنّ الأوّل انخرط في صراعات داخل السلطة السورية: فقد تحالَفَ مع غازي كنعان ضدّ رستم غزالة؛ كما أنّه كان وثيقَ الصلة بفريقٍ مستشارين لحافظ الأسد لم يؤيِّدوا بشّار الأسد خليفةً للرئيس الأب.

ثم إنّ حسابات الرئيس الحريري في لبنان اصطدمتْ برئيسٍ عنيدٍ (إميل لحّود) لم يكن مطواعًا ولا متأثِّرًا بـ «الرشاوى» على طريقةِ أحدِ أسلافه (بالرغم من أنّ الرئيس لحّود كان أيضًا متحالفًا مع فريق في داخل النظام السوري كان يمدُّه بالدعم السياسي القوي، ولم يَعترض على قرار التمديد المشؤوم لأنّ شهوةَ السلطة كانت قد أصابتْه مثلَ أسلافه). فالحريري كان مصمِّمًا على أن يصبح زعيمَ لبنان الأوحد، وكان أولَ قرارٍ سعى إليه عندما أصبح رئيسًا للوزراء هو طلبُ

الصلاحيات الاستثنائية التي لم يعطِها إيّاه الرئيسُ حافظ الأسد عندما طلبها منه (رغم أنّ مريدي الحريري اليوم في لبنان يريدون تحويلَه إلى رمزٍ للسيادة والعنفوان). كما أنّ طموحات الحريري وَسّعتْ من نطاق أعماله وعَزّزتْ من خياله الناپوليوني فهو كان وثيقَ الصلة مثلاً بأيّاد العلاّوي (الذي كان آخرَ «رئيسٍ أجنبي» يلتقيه في سويسرا)، وبالعائلةِ المالكةِ الأردنية (التي تَشارَكَ وإيّاها في أعمال)، بالإضافة إلى علاقةٍ ربطتْه أيضًا بأبي مازن وجماعة الدَّحلان.

هذا الاتّساعُ في نطاقِ عملِ الحريري السياسي والمالي أدّى إلى اصطدامه بالنظام السوري، وبخاصةٍ أنّ نظام بشّار الأسد فَضّل إميل لحّود عليه. في هذا الإطار، وَجَدتْ حكومةُ شيراك في الملفّ اللبناني (والسوري) فرصةً لتحسين العلاقات مع إدارة جورج بوش الصعبة بعد تفجيرات ١١ أيلول، ولاسيّما في ضوءِ دعوةِ أصواتٍ مختلفةٍ داخلَ اليمين الأميركي إلى مقاطعةِ البضائعِ الفرنسية. وقد حاولت الحكومةُ الفَرنسية، وفق روايةٍ معروفةٍ وردتْ في مقالةٍ مفصّلةٍ في جريدة **ليبراسيون** الفرنسية، الضغطَ على الحكومة السورية من أجل إلحاقها بركابِ «مسار التسوية» الأميركي. وتقاطَعَ المسعى الفرنسيُّ لمعاقبة سورية، بعد فشلِ المبادرة الفرنسية، وبعد توقيعِ عقدٍ نفطيٍّ بين سوريا وشركةٍ كندية (بدلاً من شركة فرنسية بحسب ما روى عبد الحليم خدّام بعد انشقاقه عن النظام)، مع مسعى رفيق الحريري لإخراج سوريا من لبنان ولإضعافِ حزب اللّه.

وقد اتّضح الدورُ الإسرائيلي من وراء القرار ١٥٥٩ من خلال التركيز على تطبيقه في حملة العدوان الإسرائيلي الأخيرة على لبنان ولم يكن المسؤولون الإسرائيليون يُخْفون حماسَهم لما يُسمّى بـ «ثورة الأرز» (وهي أقربُ إلى همروجةٍ طائفيةٍ متفسِّخةٍ جَمَعَتْ فئاتٍ متناحرةً حول أهدافٍ متعدِّدةٍ تقاطعتْ مع رفض التسلُّط السوري في لبنان) إلى درجةِ أنّ الصحافة الإسرائيلية ذَكَرَتْ أنّ الحكومة الأميركية ضغطتْ على الحكومة الإسرائيلية من أجل لَجْم حماسِها والحدِّ من تصريحاتها عن لبنان حتى لا تُفْسِدَ الطبخةَ الأميركية في لبنان في ربيع ٢٠٠٥ .

وقرار ١٥٥٩ كان مناسبًا لأنّه استطاع أن يَجْمعَ مصالحَ أكثر من طرف: أميركا، وفرنسا، وإسرائيل، والسلالة الحاكمة. ولم تكن السعوديةُ بعيدةً عن هذه الأجواء، ولاسيّما أنّ عاملَيْن أثّرا في قرارها دعمَ مساعي الحريري ١) السُّوء الذي أصاب العلاقاتِ السعوديةَ ـ السوريةَ لأسباب مختلفة. ٢) الحرج الذي أصاب العلاقاتِ الأميركيةَ ـ السعوديةَ بعد ١١ أيلول.

ومن هنا فإنّ تركيزَ المؤامرة من أجل فرض سلام ١٧ أيار (ولكنْ بتسميةٍ جديدةٍ تستظلّ بشعارات «السيادة» و«الاستقلال») قد بدأ بالتحضير لقرار ١٥٥٩، وهذا القرار هَدَفَ إلى ضرب سوريا وفلسطين ولبنان في آنٍ واحد غير أنّ الحريري لم يجد ضَيْرًا في ذلك لأنّه كان يَأْمل في حكم لبنان منفردًا، أو بمشاركةِ مَنْ يختاره هو من الملائمين له في صفوف المسيحيين والشيعة

المؤامرة: التصريحات

هناك مَنْ يريد اليومَ الرَفْعَ من سقف إثبات نظرية المؤامرة من أجل **منع** إثباتِ أية مؤامرةٍ، مهما كانت ظاهرةً وبيّنة لكنّ مَنْ يريد فعلاً أن يتبيّنَ معالمَ المؤامرة التي كانت معدّةً للبنان (وضدّ لبنان) يُمْكنه قراءتُها في مقالاتٍ كثيرة، أو في تصريحاتِ وليد جنبلاط في اللحظة التي تَلَتْ مقتلَ الحريري.

فبعد مقتل الرئيس الحريري، وقبل أن تنجلي المواقف، أَطْلق وليد جنبلاط سلسلةً من التصاريح اللافتة (التي عاد واعتذر عنها لكونها من نتاج لحظاتٍ عصيبة، قبل أن يعودَ ليتراجعَ عن اعتذاره وليتبنّى خطَّ الساعات الأولى) حَذَّر فيها من سلاح حزب اللّه، في الوقت الذي لم يكن فيه هذا السلاحُ

. آســـعـــد أبو خـلـيـل .

جلسوا كالتلاميذ المطيعين مع «رايس» ورفعوا الأيدي للسؤال والاستفسار!

مطروحًا على بساطِ البحثِ أصلاً. كما قال إنّه لا «يَنْصح» باتفاقيةِ سلامٍ بين لبنان وإسرائيل، وإنْ مَدَحَ المفاوضات بين شارون وعبّاس آنذاك. ولم يسألْ أيٌّ من الصحافيين والصحافيات جنبلاط ـ لأنّ زعماءَ الإقطاع لا يُسألون ولا يتعرّضون للمساءلة في بلدٍ مثلِ لبنان ـ عن علاقةِ هذه المواقف باغتيال الحريري. كما أنّه في تلك الأيام قال في مقابلةٍ مع صحيفة **الواشنطن بوست** إنّه «أُلْهِمَ» بحربِ العراق (وإنْ عاد فتراجَعَ عن هذا التصريح، ليعودَ من جديدٍ عن تراجعه) في تحرُّكاته السياسية اللبنانية. والحق أنّ كلّ هذه التصريحات تبدو متناغمةً مع مشروع بوش، الذي عاد جنبلاط وتصالَحَ معه جهارًا في زيارته الأميركية التي كانت سلسلةً من الاعتذارات عن مواقفه السابقة.

وفي فترةٍ ما بعد اغتيال الحريري طلَعَ أمين الجميّل بخطابِ مديحٍ لاتفاقية ١٧ أيار، قبل أن يتّفق أقطابُ ١٤ آذار على اتفاقية الهدنة ـ وإنْ عادوا فتراجعوا عنها بعد أن ارتأتْ واشنطن أنّ قرار ١٧٠١ (والرقم يحتوي، بالمناسبة، على رقميْ ٧ و١ مثل ١٧ أيار) هو الأجدى.

وبدا واضحًا في الفترة التي تلت اغتيالَ الحريري أنّ المشروع الأميركي ـ السعودي ـ الإسرائيلي ـ الفرنسي يركّز على ضرورة نزح سلاح حزب اللّه. وقد قال سعد الحريري، غيرُ المتمرّس، ذلك بصريح العبارة في مقابلة مع **الواشنطن بوست**، لكنّ العبارةَ الصريحةَ حُذفتْ من الترجمة الرسمية التي وزّعها مكتبُ الإعلام في مؤسسة السلالة الحاكمة وكان هناك أيضًا تقريرُ تيري رود ـ لارسن الأول، وفيه أشار إلى موافقة الحكومة اللبنانية على القرار ١٥٥٩، في الوقت الذي كانت فيه هذه الحكومةُ تَكْذب على الشعب اللبناني وتدّعي التزامَها بالبيان الوزاري الذي يتناقض مع القرار ١٥٥٩.

ثم إنّ الاهتمام، لا بل الحرص، على فؤاد السنيورة رئيسًا للوزراء من قِبل الصحافة والحكومة في الولايات المتحدة (بل وفي إسرائيل) يثير أكثرَ من الريبة والشكوك. فلماذا هذا الحرصُ إذا كان السنيورة معارضًا تمامًا لمخطّطات الأعداء ـ علمًا أنّ إسرائيل لم تكن يومًا بعيدةً عن التلاعب بالوضع الطائفي اللبناني كما سَبَقَ أن فعلتْ بصورةٍ صارخةٍ ومدمِّرةٍ في حرب الجبل؟

أعوانُ العدوان

لم يكن هذا العدوانُ لينطلقَ ويستمرَّ لأكثر من شهر لو لم يَعْتمدْ قبل شنّه على أعوانٍ في العالم وداخل لبنان ـ وهذا بصرفِ النّظر عن أَخْبار مَنِ اجتَمَعَ بمَنْ، وهل هَبَطَ الحريري بطائرته في نهاريا أمْ لم يَهْبط (وأنا، بالمناسبة، مِنْ غير المصدِّقين لهذه الإخبارية لأنّ التعاونَ مع العدوان الإسرائيلي لا يحتاج إلى لقاءٍ بالعدوّ، وخصوصًا أنّ ذلك التعاون يمرّ دائمًا وبسهولة عبر الولايات المتحدة).

هل هناك مَنْ يصدِّق أنّ شعارات ومطالب ١٤ آذار هي «مصادفةٌ» متطابقةٌ بالكامل مع مطالب إسرائيل في عدوانها على لبنان؟ لقد بَدَتْ نايلة معوّض (التي سبق أنْ أَتْقَنَتْ خطابًا بعثيّاً سوريّاً في مرحلة ماضية، مثلها مثل الكثيرين والكثيرات من أدعياء السيادة الجُدُد في لبنان) أكثرَ حرصًا على تطبيق مطالب إسرائيل من زعماء الحكومة الإسرائيلية نفسها!

ولقد كان صمتُ وليد جنبلاط وغيره من أقطاب تحالُفِ السلالة الحاكمة في الأيام الأولى للعدوان أكثرَ بلاغةً وفصاحةً من أيّ خطابٍ أو إنشاء. فهؤلاء كانوا ينتظرون يومًا أو يومَيْن على الأكثر حتى تُجْهِزَ إسرائيلُ على حزب اللّه لكي يتسنّى لهم إنشاءُ الدولة الجديدة ـ التي ما كُتب لأمين الجميّل أن يُنْشئها في لبنان في حقبة ١٧ أيّار لقد صمت أقطابُ ١٤ آذار، وجلسوا منتظرين (أو منتظراتٍ) لكنّ الساعة لم تأتِ. إلا أنّه حين بدا لهم أنّ الحسابات في الميدان لم تنسجم مع المؤامرة، هُرِعوا إلى التنسيق؛ وكان مشهدُ حفلةِ غداءِ السنديوش في السفارة الأميركية

مع كوندوليسّا رايس بليغًا: فقد جلسوا كالتلاميذ المطيعين، ورفَعوا الأيدي للسؤال والاستفسار والاستفهام. وعندما طَرَحَتْ عليهم رايس فكرةَ نشر قوات الأطلسي في لبنان، رَحّبوا بذلك أيّما ترحيب. لكنّ دوري شمعون ووليد جنبلاط وغيرَهما طالبوا رايس بقواتٍ إضافيةٍ على الحدود مع سوريا، غير أنّ رايس خَيَّبتْ آمالَهم ولم توافقْ على الفكرة. تصوّروا أنّ هؤلاء الذين سَرَقوا بالأمس شرعيةً سياسيةً من إخراجهم ـ حسبَ زعمِهم ـ للقوات السورية من لبنان هم أنفسُهم يطالبون رايس اليومَ بقواتٍ أطلسيةٍ في كلّ لبنان! هكذا تكون «السيادةُ» في بلد الأرز. وعندما رأت رايس حماسَهم لنشرِ قواتٍ على الحدود مع سوريا، اقترحتْ عليهم جلبَ قوات «شركات الأمن الخاصة» ـ كتلك التي تعيثُ فسادًا في أرض العراق. ونستطيع أيضًا أن نلاحظ كيف تغيَّرَ خطابُ فؤاد السنيورة منذ إلقاء بيانه الوزاري إلى حين كلامِهِ أثناء العدوان، والذي حَوَّلَ فيه المقاومةَ إلى حركةٍ مائعةٍ لا مضمونَ عسكريّاً لها، واعتبَرَ أنّ الجميعَ في لبنان يقوم بها (حتى أولئك الذين كانوا يبثّون دعايةً مضادّةً للمقاومة أثناء المعركة من أجل تقويض التأييد الشعبي لحزب اللّه خدمةً لأهداف العدوان). ولا شكّ في أنّ تصريحات جنبلاط أثناء المعركة، لا بل إبّانَ احتدامها، قَصَدَتْ إلى إرباك المقاومة وإلهائها في معركة داخلية. وقد اضطُرَّ حسن نصر اللّه إلى الردّ عليه في الوقت الذي كان يجب أن ينصبّ فيه اهتمامُ الجميع ـ لو كان هناك إجماعٌ حقيقيٌّ على مقاومةِ (أو حتى معارضةِ) العدوان ـ على رصّ الصف الداخلي، الذي يبدو أنّه كان متّفقًا على صعيدِ القاعدةِ الشعبية أكثرَ بكثيرٍ ممّا كان عليه على صعيد «قادة» البلاد.

خاتمة

الحديث عن المحاسبة ضروري. وليس هناك من طرفٍ فوق المحاسبة ومفهومُ «العصمة» يجب ألاّ ينتقلَ أبدًا من حيّز الدِّين إلى حيِّز السياسة، وإلاّ انتهيْنا بمستبدّين يَحْكمون لبنان، على شاكلة مستبدّي الدول العربية والمحاسبة يجب أن تبدأ بالدور الخطير للرئيس رفيق الحريري الذي كان يَجول العالمَ في رحلاتٍ لا يَعْلم مِنْ أمرِ كثيرٍ منها مجلسُ الوزراء ولا مجلسُ النوّاب. لقد كانت للرئيس الراحل سياستُه الخارجيةُ الخاصة به، ولم يكن يُطْلع عليها حتى وزيرَ الخارجية في حكوماته. واتفاق ١٥٥٩ هو نموذجٌ واحدٌ لمشاريع خطيرة كان الحريري يقود البلادَ إليها. ويعاني لبنانُ اليوم كثيرًا من جرّاء سياساتِ الحريري؛ وهذا يجب أن يكون معلومًا لأنّ ماكينةَ الحريري الماليةَ والدعائيةَ رَسَمتْ صورةً غيرَ واقعية عنه، وزَرَعَتْها بالقوة في أذهان الناس، مستفيدةً من ضعفِ واستكانةِ الفريق المعارض للحريري ومن ارتباطِ هذا الفريق الضارّ بمصالح النظام السوري. كما استفادت تلك الماكينةُ من سياسة حزب اللّه التي قَرّرتْ تجنُّبَ أيةِ مواجهة مع تيّار المستقبل «خشيةَ حدوث فتنة طائفية أو مذهبية» ـ ولكنّ هذا التجنُّب عَزَّز، في الواقع، من موقع تيّار الحريري، وسَهّل عمليتَه الدعائيةَ المبنيّة على ادّعاءاتٍ باطلةٍ ومزاعمَ فارغة

هذا زمنٌ غيرُ اعتيادي. فقد قامت إسرائيلُ بحربٍ تدميريةٍ ضدّ لبنان، ووَقَفَ فريقٌ لبنانيٌّ إمّا متفرِّجًا أو مهلِّلاً بالسرّ، وبعضُه (مثل «حزب الأحرار» المعبِّر الحقيقي عن شهوات ١٤ آذار) هَلَّلَ بالعلن فلتسقطْ، إذن، كلُّ المحرَّمات وكلُّ المحظورات، ولنَخْرجْ من التقيّةِ المتبادلةِ بين أطرافٍ ما يُسمّى بـ «الحوار الوطني.» وإلاّ فإنّ مشروعَ إسرائيل التدميري سيَنْخر في عظم البنيان الوطني اللبناني.

كاليفورنيا